(العوامل الدافعة للتكامل والاندماج الاقتصادي: تكتل الكوميسا أنموذجاً)

"Driving Factors of Economic Integration and Unification: The COMESA Bloc as a Case Study

م.م جعفر علي سرحان سلمان

M.M. Jaafar Ali Sarhan Salman

تدريسي في جامعة القاسم الخضراء

Lecturer at Al-Qasim Green University

E-mail: Jaafar-ali@uoqasim.edu.iq

009647801518075

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، الاندماج الاقتصادي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، التعاون الاقتصادي الدولي، الكوميسا.

Keywords: Economic Integration, Economic Merger, Regional Economic Blocs, International Economic Cooperation, COMESA.

المقدمة (Introduction)

أضـحى التكامل والاندماج الاقتصـادي من أبرز الظواهر التي تشـهدها العلاقات الاقتصـادية الدولية المعاصرة، في ظل تصاعد العولمة وتنامي التكتلات الاقتصادية الإقليمية بوصفها آليات فاعلة لتعزيز القدرة التنافسـية للدول، وتحقيق التنمية المسـتدامة، وتقليص الفجوات التنموية فيما بينها. ولم يعد الاعتماد على الاقتصـاد الوطني المغلق خيارًا مجديًا في مواجهة التحديات الاقتصـادية العالمية، الأمر الذي دفع العديد من الدول، ولاسـيما النامية منها، إلى البحث عن صيغ تعاونية تكاملية قادرة على تعظيم المصالح المشتركة وتقليل المخاطر الاقتصادية.

وفي هذا السياق، يُعد تكتل السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) أحد أبرز نماذج التكامل الاقتصـادي الإقليمي في القارة الأفريقية، حيث يهدف إلى تعزيز التجارة البينية، وتحرير حركة السلع ورؤوس الأموال، ودعم الاستقرار الاقتصادي للدول الأعضاء. وعليه، يسعى هذا البحث إلى تحليل العوامل الدافعة لعمليات التكامل والاندماج الاقتصـادي، مع اتخاذ تكتل الكوميسـا أنموذجًا تطبيقيًا، للكشـف عن طبيعة هذه العوامل ومدى انعكاسـها على واقع الدول الأعضاء.

مستخلص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل العوامل الدافعة للتكامل والاندماج الاقتصـادي، من خلال دراسـة تكتل الكوميسـا بوصـفه أنموذجًا للتكامل الاقتصـادي الإقليمي في أفريقيا. وينطلق البحث من فرضـية مفادها أن نجاح عمليات التكامل الاقتصـادي يرتبط بمجموعة من العوامل الاقتصـادية والسـياسـية والمؤسـسـية، التي تسـهم في تعزيز التعاون بين الدول الأعضـاء وتحقيق المنافع المشـتركة. ويعتمد البحث على المنهج الوصـفي التحليلي، مع الاسـتعانة بالمنهج المقارن عند الحاجة، لبيان أثر التكامل الاقتصـادي على الدول الأعضـاء في الكوميسـا. وتوصـل البحث إلى أن التكامل الاقتصـادي في إطار الكوميسـا أسـهم نسـبيًا في تعزيز التجارة البينية وتحسـين فرص التنمية، إلا أنه ما زال يواجه تحديات تتعلق بتفاوت مسـتويات التنمية وضـعف البنى المؤسـسـية لدى بعض الدول الأعضاء.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصـادي، الاندماج الاقتصـادي، التكتلات الاقتصـادية الإقليمية، التعاون الاقتصادي الدولي، الكوميسا.

:Abstract

This study aims to analyze the driving factors of economic integration and economic merger by examining the Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA) as a model of regional economic integration in Africa. The study is based on the hypothesis that the success of economic

integration processes is closely linked to a set of economic, political, and institutional factors that enhance cooperation among member states and promote mutual benefits. The research adopts a descriptive-analytical approach, supplemented by a comparative method where necessary, to assess the impact of economic integration on COMESA member states. The findings indicate that economic integration within COMESA has relatively contributed to enhancing intra-regional trade and improving development opportunities, despite facing challenges related to disparities in development levels and institutional weaknesses among some member states.

Keywords: Economic Integration, Economic Merger, Regional Economic Blocs, International Economic Cooperation, COMESA.

اولاً: أهمية البحث

١. تسـليط الضـوء على مفهوم التكامل والاندماج الاقتصـادي بوصـفه أداة فاعلة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

٢. تحليل تجربة تكتل الكوميسا بوصفها نموذجًا إقليميًا للدول النامية.

٣. إثراء المكتبة العربية بدراسـة أكاديمية متخصـصـة في مجال التكتلات الاقتصـادية الإقليمية.

٤. تقديم إطار تحليلي يمكن الإفادة منه في دراسة تجارب تكاملية أخرى.

ثانياً: أهداف البحث

١. توضيح الإطار المفاهيمي للتكامل والاندماج الاقتصادي.

٢. تحديد العوامل الدافعة لقيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

٣. تحليل نشأة وأهداف تكتل الكوميسا.

٤. بيان انعكاسات التكامل الاقتصادي على الدول الأعضاء في الكوميسا.

ثالثاً: إشكالية البحث

تنطلق إشكالية البحث من التساؤل الرئيس الآتي:

ما العوامل التي تدفع الدول إلى تبني صـيغ التكامل والاندماج الاقتصـادي، وإلى أي مدى أسـهم تكتل الكوميسا في تحقيق أهداف التكامل الاقتصادي بين دوله الأعضاء؟

ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية، من بينها:

- ما المقصود بالتكامل والاندماج الاقتصادي؟
- ما أبرز العوامل الاقتصادية والسياسية الدافعة للتكامل؟
- ما أبرز النتائج المترتبة على تجربة الكوميسا؟

رابعاً: فرضية البحث

يفترض البحث أن التكامل والاندماج الاقتصادي بين الدول يسهمان في تعزيز النمو الاقتصادي والتجارة البينية، شريطة توافر بيئة سياسية مستقرة وبنى مؤسسية فاعلة، وهو ما ينطبق جزئيًا على تجربة تكتل الكوميسا.

خامساً: منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في تناول مفاهيم التكامل والاندماج الاقتصادي، وتحليل تجربة تكتل الكوميسا، فضلًا عن استخدام المنهج المقارن عند دراسة انعكاسات التكامل على الدول الأعضاء، بالاستناد إلى مصادر أكاديمية وتقارير رسمية.

سادساً: حدود البحث

- الحدود الموضوعية: يقتصر البحث على دراسة العوامل الدافعة للتكامل والاندماج الاقتصادي، مع التركيز على تكتل الكوميسا.
- الحدود المكانية: دول تكتل الكوميسا.
- الحدود الزمانية: الفترة الممتدة منذ تأسيس الكوميسا وحتى الوقت الحاضر.

سابعاً: هيكلية البحث

يتكون البحث من ثلاثة مباحث رئيسية، تسبقها مقدمة وتُختتم بخاتمة، وذلك على النحو الآتي:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتكامل والاندماج الاقتصادي.
- المبحث الثاني: العوامل الاقتصادية الدافعة للتكامل والاندماج الاقتصادي.
- المبحث الثالث: تكتل الكوميسا أنموذجًا للتكامل الاقتصادي الإقليمي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتكامل والاندماج الاقتصادي

لا يمكن مقاربة ظاهرتي التكامل والاندماج الاقتصادي بوصفهما إجراءات تقنية أو خيارات اقتصادية معزولة عن سياقها البنيوي الأشمل، إذ إنهما تمثلان في جوهرهما تعبيرًا عن تحولات عميقة في بنية النظام الاقتصادي الدولي، وفي أنماط تفاعل الدول داخل هذا النظام. فالتكامل الاقتصادي لا ينشأ من فراغ، بل هو نتاج إدراك متزايد لمحدودية الفعل الاقتصادي الفردي، وعجز الدولة الوطنية، بصيغتها التقليدية، عن تحقيق التنمية بمعزل عن شبكات الاعتماد المتبادل التي فرضتها العولمة وتدويل الإنتاج.

ومن هذا المنظور، يغدو التكامل الاقتصادي مسارًا عقلانيًا لإعادة تنظيم المصالح الاقتصادية بين الدول، يقوم على تجاوز منطق المنافسة الصفرية لصالح منطق المنفعة المشتركة، عبر تنسيق السياسات الاقتصادية، وتحرير حركة عوامل الإنتاج، وبناء أطر مؤسسية قادرة على إدارة

هذا التداخل المتنامي. أما الاندماج الاقتصـــادي، فيمثل المرحلة الأكثر عمقًا وتقدمًا في هذا المسار، حيث لا يقتصر الأمر على إزالة الحواجز أو توحيد الأسواق، بل يتجه نحو إعادة تشكيل القرار الاقتصـادي ذاته ضـمن فضـاء جماعي تتراجع فيه الحدود السيادية الصـلبة لصـالح سيادة وظيفية مشتركة.

وعليه، فإن العلاقة بين التكامل والاندماج ليسـت علاقة انفصـال أو تمايز حاد، بل علاقة تطور جدلي، يتدرج فيها التعاون الاقتصـادي من مسـتويات أولية إلى صـيغ أكثر تعقيدًا من التشـابك البنيوي. فكلما تعمّق التكامل، ازدادت قابلية الانتقال نحو الاندماج، وكلما توسعت دائرة الاندماج، أعادت تعريف مفهوم السيادة الاقتصـادية وحدودها. ومن هنا، تكتسـب دراسـة الإطار المفاهيمي للتكامل والاندماج الاقتصـــادي أهمية منهجية، بوصـــفها مدخلًا تحليليًا لفهم منطق التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وتفسير دوافعها، واستشراف مآلاتها في النظام الدولي المعاصر.

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي وأهدافه

اولاً: المعنى اللغوي

كَمُلَ الشيء كُمولًا: أي تمّت أجزاؤه أو صفاته واكتملت عناصره.

كَمُلَ كَمالًا: اتصف بصفات التمام والتمامية.

أَكْمَلَ الشيء: أتمّه وأوصله إلى صورته النهائية.

وجاء في القرآن الكريم في سورة المائدة (اليوم أكملتُ لكم دينكم وأتممتُ عليكم نعمتي ورضيتُ لكم الإسلام دينًا (آية رقم ٣.

كَمَّلَ الشيء: جعله تامًّا بعد نقص.

اكتمل الشيء: بلغ درجة التمام.

التكامل: تحقّق التمام بصورة تدريجية وعلى مراحل.

تكاملت الأشياء: أتمّ بعضـها بعضًـا في إطار مترابط. التكامل في علم الاقتصـاد: هو تنسـيق ودمج أنشـطة أو صـناعات متعددة بحيث تتعاون وتتسـاند فيما بينها لتحقيق هدف اقتصـادي مشترك (المعجم الوجيز،١٩٨٩، ص٥٤١) .

ويمكن القول إن التكامل يعنى قيام مجموعة من الدول بالتجمع في كيان واحد ســـواء أكان اقتصاديا أو سياسياً لتحقيق مصالح مشتركة وما يعنينا في هذا المقام إنما هو التجمع الاقتصادي الذي تحكمه المنافع المتبادلة فيما بينها وعادة ما يكون هذا التجمع ذا صـــيغة قانونية (أشقر،١٩٨٦، ص٨٢).

وقد يقتصـر النشـاط على التبادل التجارى بحيث تنتقل السـلع والبضـائع داخل دول الإقليم دونما قيود أو تمييز في إطار منظفة تجارية حرة، بينما تحتفظ كل دولة لسـيادتها على اقتصـادها الداخلي وقد يجرى الاتفاق على تطبيق تعريفة جمركية.

ثانياً: مفاهيم التكامل من وجهة نظر المتخصصين

تعريف التكامل عند ديفيد ميتراني (David Mitrany)

يعرّف ديفيد ميتراني التكامل بأنه نتاج عملية ميكانيكية تتمثل في زيادة التعاون الدولي التقني على مسـتويات متعددة، بما يؤدي إلى تكييف وتوزيع الوظائف الدولية لمواجهة مشـكلات جديدة وخلق ظروف دولية جديدة، بعيدًا عن الأطر السـياسـية التقليدية للدولة القومية (Mitrany, David،١٩٧١، pp534).

يرى إرنسـت هاس (Ernst B. Haas) أن التكامل هو عملية سـياسـية يعتمد فيها الفاعلون السياسيون في عدة دول على نقل ولاءاتهم وتوقعاتهم وأنشطتهم السياسية إلى مركز جديد يتمثل في مؤسـسـات تمتلك سـلطة اختصـاص تتجاوز الدولة القومية (Haas, Ernst B،١٩٧٠، pp607-647).

تعريف التكامل وفق المنظور الوظيفي الجديد عند هاس يعرّف هاس التكامل كذلك بأنه العملية التي تتحول بموجبها الولاءات والتوقعات السياسية من وحدات سياسية قومية متعددة إلى مركز سياسي جديد، بحيث تكون المؤسسات الجديدة قادرة على ممارسة صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة (Haas Ernst، pp167).

يرى بيلا بالاسـا (Béla Balassa) أن التكامل يمكن فهمه باعتباره عملية وحالة في آن واحد؛ فهو عملية تتضـمن إزالة أشكال التمييز بين الوحدات الاقتصـادية المنتمية إلى دول مختلفة، وهو في الوقت نفسه حالة تعكس غياب تلك التمييزات (Laura Maria Scherer، ٢٠١٥، pp10)

ثالثاً: مراحل التكامل الاقتصادي

يمر التكامل الاقتصادي بعدة مراحل متدرجة، وفق التصنيف الكلاسيكي الذي وضعه الاقتصادي المجري بيلا بالاسـا، والتي تُعد من أكثر التصـنيفات اعتمادًا في أدبيات الاقتصـاد السـياسـي الدولي(Béla Balassa،١٩٦١، pp1-3).

١. منطقة التجارة الحرة

وهي المرحلة الأولى من التكامل الاقتصـادي، وتقوم على إزالة الرسـوم الجمركية والقيود الكمية على السلع المتبادلة بين الدول الأعضاء، مع احتفاظ كل دولة بسياستها التجارية المستقلة تجاه الدول غير الأعضاء.

٢. الاتحاد الجمركي

تتجاوز هذه المرحلة منطقة التجارة الحرة من خلال توحيد التعرفة الجمركية الخارجية تجاه الدول غير الأعضـــاء، إلى جانب الاســتمرار في تحرير التجارة البينية، بما يعكس مســتوى أعلى من التنسيق الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

٣. السوق المشتركة

تشـــمل هذه المرحلة حرية انتقال عناصـــر الإنتاج، ولا ســـيما رؤوس الأموال والأيدي العاملة والخدمات، فضلًا عن السلع، وهو ما يفرض تنسيقًا أعمق في السياسات الاقتصادية والتشريعات المنظمة للسوق (Balassa،5-6pp).

٤. الاتحاد الاقتصادي

تتميز هذه المرحلة بتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية، بما في ذلك السياسات المالية والنقدية والضريبية، وإنشاء مؤسسات اقتصادية مشتركة قادرة على اتخاذ قرارات ملزمة للدول الأعضاء.

٥. الاتحاد الاقتصادي والنقدي

وهي أعلى مراحل التكامل الاقتصـادي، حيث يتم توحيد السـياسـة النقدية واعتماد عملة مشـتركة، إلى جانب إنشـــاء بنك مركزي موحد، كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي ضـــمن منطقة اليورو(Balassa،12-7pp).

المطلب الثاني: مفهوم الاندماج الاقتصادي وعلاقته بالتكامل

أولاً: مفهوم الاندماج الاقتصادي

يعتبر الاندماج والتكامل من المصـــطلحات التي يتم اســـتخدامها في مجال العلاقات الدولية والاقتصاد، يشير الاندماج إلى عملية اتحاد عد دول مناطق اقتصادية معًا لتشكيل مجموعة أكبر وأقوى، حيث يتم التعاون في العديد من المجالات مثل الاقتصاد والسياسة والأمن والثقافة. يهدف الاندماج إلى تحقيق قدر أكبر من التنمية الاقتصـادية والتقدم وزيادة القوة السـياسـية والتأثير في المستقبل، ويُشير التكامل إلى عملية تعمق وتوسع التعاون بين الدول أو المناطق القريبة جغرافياً على مســـتوى محدد، يشـــمل التكامل التعاون في المجالات الاقتصـــادية مثل التجارة الحرة والاســـتثمار، والتعاون في المجالات الســـياســـية والأمنية والثقافية والاجتماعية، وتعتبر الاتحاد الأوروبي من أبرز أمثلة الاندماج السياسي والاقتصادي في العالم، وقد بدأ التكامل الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية من خلال إنشـــاء جماعات من الدول الأوروبية للتعاون الاقتصـــادي، وبمرور الوقت، تطور الاتحاد الأوروبي إلى مؤسـسـة قوية تتضـمن أكثر من ٢٧ دولة عضـو، تُعدّ مرحلة الاندماج المرحلة النهائية التي قد يبلغها مشروع التكامل الاقتصادي، حيث تتجسد في توحيد شامل للسياسات الاقتصادية، وإنشاء سلطة إقليمية عليا تتولى الإشراف العام، إلى جانب جهاز إداري مختص بتنفيذ تلك السياسات. وفي هذا المستوى من التكامل، توافق الدول الأعضاء

على تقليص جانب من صـــلاحياتها التنفيذية المســـتقلة، والاحتكام في العديد من المجالات إلى المرجعية الإقليمية المشـتركة. وبذلك فإن الوصـول إلى التكامل الاقتصـادي الكامل، أو ما يُعرف بالاندماج الاقتصـادي، لا يتطلب سوى خطوات محدودة للانتقال إلى صـيغة من الوحدة السياسية الفعلية (مفهوم الاندماج، منصة اعرف أكثر–نت، ٢٠٢٠).

حيث الاندماج يعني دمج أو دمج شـــيء مع شـــيء آخر لتشـــكيل وحدة أكبر وأكثر تكاملاً، في سياق الأعمال، يشير الاندماج إلى عملية دمج شركتين أو مؤسستين لتشكيل كيان واحد، ويمكن أن يكون الاندماج قائمًا على عدة أسـباب، مثل تعزيز القوة التنافسـية، تحقيق التوسـع الجغرافي، تحقيق التنوع في المنتجات أو الخدمات، أو تحقيق التوفير في التكاليف. تعتبر الاندماجات أيضًا وسيلة للشركات للدخول إلى أسواق جديدة أو لتوسيع حصتها في السوق الحالية .Patrick A (Gaughan، ٢٠١٠، pp12).

عملية توحيد الاقتصـــادات المختلفة من خلال التعاون والتفاعل الاقتصـــادي بين البلدان المختلفة يشـمل الاندماج الاقتصـــادي عدة عناصـــر مثل الحركة الحرة للسـلع والخدمات، والاسـتثمارات الأجنبية المباشـرة، والتعاون في المجالات الاقتصـــادية المختلفة، ومن الممكن أن يكون الاندماج الاقتصـــــادي بين الدول المتقاربة جغرافياً مثل توحيد الأســـواق المشـــتركة، أو بين دول متباعدة جغرافياً من خلال اتفاقيات التجارة الحرة، وأحد الأمثلة على الاندماج الاقتصـــــادي هو الاتحاد الأوروبي، حيث تم توحيد الاقتصـــــادات الأوروبية المختلفة من خلال توحيد الأســـواق والعملة الموحدة (Encyclopedia Britannica،٢٠٢٦).

ثانياً: يُنظر إلى مفهومي الاندماج والتكامل، من زاوية الاقتصـــــاد الدولي، بوصـــــفهما إطارين متكاملين لتنظيم العلاقات بين الوحدات الاقتصـــادية والاجتماعية داخل الدولة أو بين الدول، بما يعزز كفاءة التفاعل الاقتصـــــادي وتدفق المنافع المشـــــتركة. فالاندماج يُعبّر عن عملية إدخال الفئات أو الاقتصـادات الجديدة في المنظومة القائمة، عبر مواءمة الأطر المؤسـسـية والتشـريعية والسـلوكية، وتمكينها من المشـاركة الفاعلة في النشـاطين الإنتاجي والتبادلي. أما التكامل فيشـير إلى مستوى أعمق من الترابط، يقوم على تنسيق السياسات وتوحيد أو تقارب النظم الاقتصـادية، بما يحقق درجة أعلى من الاعتماد المتبادل والاستقرار الهيكلي.

وتؤدي المؤسـســات التعليمية والبحثية دوراً أسـاسـياً في هذا السـياق من خلال بناء رأس المال البشـري ورفع كفاءة الموارد، بما يدعم قابلية الاقتصـادات أو الفئات للاندماج في الأسـواق. كما تمثل وسائل الإعلام الاقتصادية والمعرفية قناة مهمة في نشر الوعي بالسلوكيات الإنتاجية وثقافة السوق والانفتاح. إضـافة إلى ذلك، تضـطلع المؤسـسـات الحكومية والمنظمات الدولية والإقليمية بدور تنظيمي وتمكيني عبر وضـــع الأطر القانونية وتقديم برامج الدعم، بما يعزز فرص التكامل

الاقتصادي والاجتماعي على أسس مؤسسية مستدامة (Shleifer A., & Vishny, ،٢٠٠٣، pp295-311).

المبحث الثاني: العوامل الاقتصادية الدافعة للتكامل والاندماج الاقتصادي

تُعدّ العوامل الاقتصادية من أبرز المحركات التي تدفع الدول إلى تبنّي صيغ التكامل والاندماج الاقتصادي، لما توفره من فرص لتعظيم المصالح المشتركة وتقليل القيود الهيكلية للأسواق الوطنية الضيقة. فالتقارب الاقتصادي يتيح توسيع نطاق التبادل التجاري، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد، وزيادة القدرة التنافسية في مواجهة التكتلات الدولية الكبرى. كما يسهم في جذب الاستثمارات وتطوير البنى الإنتاجية عبر الاستفادة من المزايا النسبية لكل دولة. ومن ثمّ يصبح التكامل الاقتصادي خيارًا استراتيجيًا لتحقيق النمو المستدام وتعزيز الاستقرار الاقتصادي الإقليمي.

المطلب الأول: الفوائد الاستراتيجية للتكامل الاقتصادي بين الدول

يشمل التكامل الاقتصادي مجموعة من الفوائد الاستراتيجية للتكامل الاقتصادي بين الدول التي تدفع الدول والمنظمات الاقتصادية إلى تعزيز التعاون والتوجّه نحو الاندماج الاقتصادي، لما يحققه ذلك من توسيع للأسواق، ورفع لكفاءة الإنتاج، وتحسين للبنية التحتية، وتعزيز للقدرة التنافسية، ودعمٍ للاستدامة الاقتصادية وهي: (عبدالحيمد،٢٠٢٣، ص٧١).

١. توسيع الفرص الاقتصادية: يمثل التكامل الاقتصادي فرصة للدول لتوسيع أسواقها وزيادة فرص التبادل التجاري والاستثمارات وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة.

٢. تحقيق التكامل الإنتاجي: من خلال التكامل الاقتصادي يمكن للدول الاستفادة من التخصصات الإنتاجية المختلفة وتحقيق تكامل في الإنتاج والتصدير، مما يزيد من كفاءة الإنتاج ويقلل من التكلفة.

٣. تحسين البنية التحتية والخدمات: يمكن للتكامل الاقتصادي أيضًا أن يسهم في تحسين البنية التحتية المشتركة وتوفير خدمات مشتركة مثل النقل والطاقة والاتصالات، مما يعزز الفعالية الاقتصادية.

٤. تعزيز القدرة على المنافسة الدولية: من خلال التكامل الاقتصادي، يمكن للدول الأعضاء أن تزيد من قدرتها على المنافسة على الصعيد الدولي من خلال تحقيق الاقتصاديات من حيث الحجم والكفاءة.

٥. تحقيق الاستدامة الاقتصادية: يتيح التكامل الاقتصادي للدول الفرصة لتحقيق الاستدامة الاقتصادية من خلال تعزيز التعاون في مجالات مثل حماية البيئة، وتنظيم الاستثمار، والتنمية الاجتماعية.

المطلب الثاني: العوامل السياسية والمؤسسية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي

يشكّل البعد السياسي والمؤسسي أحد المرتكزات الجوهرية في إنجاح مشاريع التكامل الاقتصادي، إذ لا يمكن لأي مسار تكاملي أن يتقدم بمعزل عن إرادة سياسية واضحة وإطار مؤسسي قادر على إدارة المصالح المشتركة وتسوية الخلافات. ومن خلال دراسة تجربة التكامل الاقتصادي العربي كما وردت في مذكرة التكامل الاقتصادي العربي المقدّمة إلى جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يمكن إبراز مجموعة من العوامل السياسية والمؤسسية المؤثرة في مسار التكامل، سواء من حيث التعزيز أو التعطيل.

أولاً: العوامل السياسية

١. الإرادة السياسية (فيروز،٢٠١٣، ص٢٦-٢٧).

تُعد الإرادة السياسية حجر الأساس في أي مشروع تكاملي. فالتكامل ليس مجرد ترتيبات فنية أو اقتصادية، بل هو قرار سيادي يستلزم استعداد الدول للتنازل الجزئي عن بعض صلاحياتها لصالح كيان جماعي. وقد أبرزت الدراسة أن ضعف أو غياب الإرادة السياسية لدى صناع القرار العرب كان من أبرز أسباب تعثر مسيرة التكامل، إذ غالباً ما تغلبت الاعتبارات القطرية الضيقة على المصالح القومية المشتركة[1].

٢. النزعة القطرية وتغليب المصلحة الوطنية الضيقة أدى تصاعد النزعة القطرية بعد الاستقلال إلى ترسيخ منطق الدولة الوطنية المنعزلة، ما انعكس سلباً على مشاريع العمل العربي المشترك. فقد فضّلت العديد من الحكومات الحفاظ على هامش سيادي واسع، ولو على حساب تعميق الاندماج الاقتصادي، الأمر الذي أضعف الثقة المتبادلة وعرقل تنفيذ الاتفاقيات الجماعية.

٣. الاستقرار السياسي والأمني

تشكل الاضطرابات السياسية والصراعات الإقليمية تؤثر مباشرة في مناخ التكامل. فغياب الاستقرار يضعف القدرة على التنسيق طويل الأمد، ويجعل الأولوية للأمن الداخلي بدل المشاريع التنموية المشتركة. ومن ثم فإن تحقيق بيئة سياسية مستقرة يعد شرطاً لازماً لتعزيز التكامل الاقتصادي.

ثانياً: العوامل المؤسسية (فيروز٢٠١٣، ص ٢٥-٢٩).

١. ضعف الهياكل المؤسسية المشتركة

من أبرز التحديات المؤسسية التي واجهت التكامل العربي محدودية صلاحيات المؤسسات المشتركة، وعدم تمتعها بآليات إلزام فعّالة لتنفيذ القرارات. فالقرارات غالباً ما تصدر في إطار

توافقي، دون وجود أدوات رقابية صـارمة تضـمن التطبيق، مما يفرغ الاتفاقيات من مضـمونها العملي.

٢. غياب التنسيق التشريعي والاقتصادي

التباين في الأنظمة القانونية والتشـريعات الاقتصـادية بين الدول العربية أدى إلى صـعوبة تنفيذ سـياسـات موحدة، سـواء في المجال الجمركي أو الاسـتثماري أو النقدي. ويُعد توحيد أو مواءمة التشريعات أحد المقومات المؤسسية الأساسية لإنجاح التكامل، إذ يسمح بتقليل تكاليف المعاملات وتعزيز ثقة المستثمرين.

٣. قصور آليات التخطيط المشترك

أشارت الدراسة إلى أن غياب استراتيجية عربية شاملة طويلة الأمد، ترتبط بخطط قطرية منسقة، أسـهم في إضـعاف فعالية العمل المشـترك. فالتكامل يتطلب تخطيطاً مرحلياً متدرجاً، يربط بين الأهداف السياسية والبرامج الاقتصادية، ويحدد مسؤوليات واضحة لكل طرف.

وعليه، فإن التكامل الاقتصـادي العربي ليس رهين توفر الموارد فقط، بل يرتبط بدرجة أسـاسـية بمدى نضـج القرار السياسـي وكفاءة البنية المؤسسـية الحاكمة له. فكلما تعززت الإرادة السياسية وتطورت المؤسـسـات المشـتركة، زادت فرص الانتقال من مراحل التعاون المحدود إلى مسـتويات أعمق من الاندماج الاقتصادي.

المبحث الثالث: تكتل الكوميسا أنموذجًا للتكامل الاقتصادي الإقليمي

يُعدّ التكامل الاقتصـــادي الإقليمي تعبيرًا عن ســـعي الدول إلى تجاوز منطق العزلة نحو منطق الترابط، حيث لا يُنظر إلى الحدود بوصـفها فواصـل جامدة، بل كمسـاحات للتفاعل والمصـالح المشـتركة. وفي هذا السـياق، تنشـأ التكتلات الاقتصـادية كاسـتجابة عقلانية لتحديات العولمة واختلالات الاقتصـــاد الدولي، محاولةً تحقيق التوازن بين الســـيادة الوطنية ومتطلبات الاندماج الجماعي. ويُجسّد تكتل الكوميسا أحد هذه المساعي، باعتباره أنموذجًا إفريقيًا للتكامل الاقتصادي الإقليمي، يسعى إلى بناء فضاء اقتصادي مشترك يقوم على تحرير المبادلات وتعميق التعاون، بما يعكس انتقال الدول الأعضاء من منطق التجزئة إلى أفق الوحدة الاقتصادية.

المطلب الأول: نشأة تكتل الكوميسا وأهدافه

ان نشأة الكوميسا تعود لعام ١٩٦٥، عندما دعت اللجنة الاقتصادية الأفريقية في عاصمة زامبيا إلى عقد اجتماع وزاري للدول المسـتقلة في ذلك الوقت في شـرق وجنوب القارة، الذي في النهاية أصدر توصيتين متكاملتين هي:

١. إنشاء جماعة اقتصادية لدول شرق وجنوب إفريقيا.

٢. تشكيل مجلس وزراء مؤقت لهذه الدول وظيفته إعداد برامج التعاون الاقتصادي.

في عام ١٩٦٦ تم التوقيع "أديس أبابا" عاصـــمة إثيوبيا على اتفاقية تنفيذ توصـــيات المجلس الوزاري من قبل ١٠ دول، إلى أن ظهر بعد ذلك تفكير جديد في مارس ١٩٧٨ لدفع عملية التكامل الاقتصادي بين تلك الدول، لتكلل تلك الجهود بتوقيع ٢٠ دولة على اتفاقية منطقة التجارة التفضيلية في ديسمبر ١٩٨١ بلوساكا، ودخلت حيز التنفيذ في ٣٠ ديسمبر ١٩٨٢ وبعد قرابة احد عشـر عاماً العمل بتلك الاتفاقية، وكنوع من إعادة هيكلة للتجمع الموسـع المعروف باسـم منطقة التجارة التفضـيلية لدول شـرق وجنوب إفريقيا، تم توقيع اتفاقية السـوق المشـتركة لشـرق وجنوب إفريقيا المعروفة اختصارا باسم الكوميسا في ١٥ نوفمبر ١٩٩٣ بكمبالا عاصمة أوغندا، ونصـت هذه الاتفاقية على أن مقرها في لوسـاكا (عاصـمة زامبيا) ودخلت حيز التنفيذ في عام (١٩٩٤) (المطلب،٢٠٠٣، ص٢٨).

حيث أصـبحت تتكون من ٢١ دولة وهي: بورندي، الكونغو، جيبوتي، مصـر، اريتريا، إثيوبيا، كينيا، ليبيا، مدغشقر، مالاوي، رواندا، السيشل، السودان، سوازيلندا، أوغندا، زامبيا، زيمبابوي، جزر القمر، موريشيوس، الصومال، تونس.

يبلغ عدد سكان الكوميسا نحو ٥٨٣ مليون نسمة، ويصل حجم ناتجها المحلي الإجمالي إلى حوالي ٨٠٥ مليار دولار، كما تسجل تجارة السلع فيها — من صادرات وواردات — قيمة تقارب ٣٢٤ مليار دولار أمريكي. وتمتد دولها على مسـاحة تقدر بنحو ١٢ مليون كيلومتر مربع، بما يعادل قرابة ثلثي مساحة القارة الأفريقية (عاشور،٢٠٠٦، ص٥٣).

اولاً: مبادئ الكوميسا

أقرت الكوميسا العمل بمقتضى مجموعة من المبادئ الأساسية هي:(جمال،٢٠٠٢، ص٧).

١. التضامن وعدم الاعتداء بين الدول الأعضاء.

٢. اعتماد الوسائل السلمية في معالجة النزاعات بين الدول الأعضاء، وتعزيز التعاون البنّاء بين الدول المتجاورة، مع دعم الجهود الرامية إلى صـون البيئة باعتبارها ركيزة أسـاسـية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

٣. المشاركة الشعبية في التنمية والمسؤولية والعدالة الاقتصادية.

٤. المساواة والاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء.

٥. التعاون وتنسيق السياسات وتكامل البرامج بين الدول الأعضاء.

٦. تشجيع وتقوية حسن الجوار من أجل السلام والاستقرار الإقليمي.

ثانياً: أهداف الكوميسا

تسعى دول الكوميسا إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها:(احمد،٢٠١٠، ص١٢٢).

١. تبني سياسات اقتصادية كبيرة ومشتركة بين أعضاء التكتل، بغية رفع مستوى معيشة شعوب تلك الدول وتقوية العلاقات فيما بينها.

٢. إيجاد تعاون مشترك بناء من أجل خلق بيئة للاستثمار المحلي والإقليمي والأجنبي.

٣. دعم النمو المتواصل عبر تحقيق قدر من التوازن بين عمليات الإنتاج وآليات التسويق، بما يضمن تصريف السلع والخدمات بكفاءة واستدامة.

٤. توطيد الروابط بين دول السوق المشتركة والدول الأخرى، والعمل على صيانة المصالح والمكانة المشتركة في الإطار الدولي.

٥. الإسهام في ترسيخ السلم والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء، بما يهيئ بيئة مناسبة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في الإقليم.

٦. السعي لتوحيد العملة النقدية للدول الأعضاء، وإنشاء مؤسسة نقدية لدعم التنسيق والتكامل فيما بينه.

٧. السعي لإقامة اتحاد نقدي بحلول عام ٢٠٢٥.

٨. السعي الى وضع تعريفة كمركية خارجية موحدة.

ثالثاً: – الإجراءات اللازمة للدول الاعضاء

ومن أجل تحقيق الأهداف السابقة قام الاتفاق على القيام بعدة إجراءات بغية تحرير التجارة الأكثر شمولية وهي (احمد،٢٠١٠، ص١٢٣).

١- إزالة القيود الجمركية وغيرها من العوائق التنظيمية التي تعترض حركة السلع والخدمات بين الدول المنضوية في الاتفاق، بما يسهم في تعزيز انسيابية التبادل التجاري فيما بينها.

٢- ضمان انسياب رؤوس الأموال بحرية بين الدول الأعضاء، مع تمكين المؤسسات والكيانات المشتركة من ممارسة أنشطتها الاستثمارية دون قيود تعيق حركتها المالية.

٣- إزالة السيطرة على حركة السلع والأفراد.

٤- توحيد النظام الضريبي المطبق على شراء وبيع السلع.

٥- توحيد قوانين الشركات وحقوق الملكية الفكرية وقوانين الاستثمار.

٦- إنشاء سوق حرة مشتركة واتحاد كمركي.

٧- خلق المناخ الملائم لجذب الاستثمارات لدول المنطقة.

المطلب الثاني: انعكاسات تكتل الكوميسا على دول الأعضاء

من بين كل المجموعات الاقتصــادية الافريقية، تعد مجموعة كوميســا التكتل الوحيد الذي خطى خطوات إيجابية واعتذر نحو تمكين مجهودات التكامل الاقتصــادي كاســتجابة للتحديات العديدة التي توجهها المنطقة من قبل، كمشــاكل الفقر وضــعف الامن الغذائي وهشــاشــة البنى التحتية والجفاف والامراض والنزاعات ... الخ.

لتســهيل التبادل التجاري وضــعت المجموعة الافريقية برنامجاً محدداً للإلغاء التدريجي للرســوم الكمركية من جهة والتقليل او بالأحرى الغاء القيود الغير كمركية من جهة أخرى، حيث وصـــل حجم التجارة البينية للدول الأعضــاء كوميســا ما يقارب (٣) مليار دولار لعام ٢٠٠٠ بعدما كان في حدود (٩٣٢) مليون دولار عام ١٩٨٥، ونجح تكتل كوميســا في رفع حجم التجارة البينية من (٣) مليار دولار عام ٢٠٠٠ الى (١٢) مليار دولار عام ٢٠٠٩ ثم الى (١٧) مليار عام ٢٠١٠ وقد ارتفعت نســبة التجارة البينية بـــــــــ (٤٩٪) بعد الشــروع ببرنامج الاتحاد الكمركي داخل التكتل(عيسى،٢٠٢٥).

كما ســاهمت منظمة التبادل الحر في هذه المجموعة التي شــرعت عام ٢٠٠٠ الى زيادة التبادل التجاري بين الدول المنظمين الى هذه المنطقة.

وبالرغم من تمكن مجموعة" الكوميسا" من تجاوز العديد من العوائق والصــعوبات، إلا أنها لاتزال في مواجهة العديد من التحديات المتمثلة فيما يلي (موقع جامعة أنت فيرب في بلجيكا)٢٠٢٥)

١. تنسيق السياسات الزراعية بين دول المجموعة.
٢. معالجة مشكلة الأمن الغذائي.
٣. صعوبات التبادل التجاري.
٤. مشاكل البحث والتكوين.
٥. محاربة الآفات المضرة بالنباتات والحيوانات.
٦. تحديات تسيير عرض وطلب المياه.

ولتحســين مداخيل الفلاحين بالأرياف، هناك برامج لتشــجيع الإنتاج الزراعي المســتدام من خلال توفير الأســمدة والمواد العضــوية اللازمة وكذلك طرق الســقي المناســبة، مع الإشــارة إلى أنه تم إنشاء صندوق للسقي بين أعضاء المجموعة الاقتصادية، وهذا كله لأجل الحد من أخطار الأمن الغذائي في منطقة شـــرق وجنوب إفريقيا، وعلى غرار بقية المناطق في إفريقيا، تعتبر دول الكوميســا من الدول التي تعاني من عجز غذائي وهذا بالرغم من أن بعض الدول المنتمية إليها، تنتج العديد من المحاصيل الزراعية الاستراتيجية.

وفي المجمل بإمكان القول ان المجموعة حققت تقدم معتبراً في الزراعة والمواد المعيشية الأساسية فالصادرات الاجمالية للمنتوجات الزراعية شهدت زيادة (٢٥٪) اذ ارتفعت من (٤.٥) مليار دولار

في عام ٢٠٠٢ الى (٦.٥) مليار دولار في عام ٢٠٠٦ في حين بلغ التبادل مع مجموعات اقتصادية افريقية بلغت (٨٠٪) كما ان حجم الصادرات بين الدول الأعضاء شهدت أيضا ارتفاع بنسبة (٥٤٪) في عام ٢٠٠٢ (التكامل الاقليمي، موقع منضمة التجارة العالمية،٢٠٢٥).

وبشكل عام نجد ان التجمع حقق جملة من الخطوات لتدعيم جهود التكاملية ومنها: –

١– في عام ٢٠٠٠ وفي قمة لوساكا تم انشاء منطقة تجارة حرة خاصة انظمت تحت لوائها وبعض دول المجموعة وفيها تم الغاء الرسوم الكمركية.

٢– وفي عام ٢٠٠٨ دخل الاتحاد حيز التنفيذ متأخرا عن موعده الأصلي الذي كان في عام ٢٠٠٤ وذلك بسبب النزاعات.

٣– طبقت الكوميسا نحو (٧٠٪) من البروتكولات المتعلقة بإزالة القيود على التأشيرات بين الدول الأعضاء.

الخاتمة:

خلص هذا البحث إلى أن التكامل والاندماج الاقتصاديين لم يعودا مجرد أدوات اقتصادية ظرفية، بل أصبحا خيارًا استراتيجيًا تفرضه التحولات العميقة في بنية النظام الاقتصادي الدولي، ولا سيما في ظل تصاعد العولمة، وتنامي التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وتزايد الاعتماد المتبادل بين الدول. وقد أظهر التحليل أن الدول النامية، على وجه الخصوص، باتت أكثر حاجة إلى صيغ تكاملية جماعية لمواجهة محدودية الأسواق الوطنية، واختلال موازين القوة الاقتصادية الدولية، وتحديات التنمية المستدامة.

ومن خلال اتخاذ تكتل السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا) أنموذجًا تطبيقيًا، بيّن البحث أن هذا التكتل يُجسّد محاولة إفريقية جادة للانتقال من منطق التجزئة الاقتصادية إلى أفق التعاون والتكامل الإقليمي، عبر تحرير المبادلات التجارية، وتنسيق السياسات الاقتصادية، وبناء أطر مؤسسية مشتركة. وقد أسهمت الكوميسا، بدرجات متفاوتة، في تعزيز التجارة البينية، وتحسين فرص الاستثمار، ودعم بعض القطاعات الإنتاجية، لاسيما القطاع الزراعي، بما يعكس الأهمية المتزايدة للتكامل الاقتصادي كرافعة للتنمية في القارة الإفريقية.

غير أن الدراسة أظهرت في الوقت ذاته أن مسار التكامل داخل الكوميسا لا يزال يواجه تحديات بنيوية ومؤسسية تحدّ من فعاليته، أبرزها التفاوت الكبير في مستويات التنمية بين الدول الأعضاء، وضعف البنى التحتية، وتباين السياسات الاقتصادية، إضافة إلى استمرار بعض القيود غير الجمركية، وضعف آليات التنفيذ والمتابعة. وهو ما يؤكد أن التكامل الاقتصادي ليس

مسألة إجرائية فحسب، بل هو مسار تراكمي يتطلب إرادة سياسية مستدامة، ومؤسسات إقليمية قوية، وقدرة على إدارة التفاوتات وتحقيق العدالة في توزيع مكاسب التكامل.

الاستنتاجات:

١. يُعدّ التكامل والاندماج الاقتصاديان استجابة بنيوية لتحولات النظام الاقتصادي الدولي، وليس مجرد خيار اقتصادي مؤقت، خاصة بالنسبة للدول النامية.

٢. تكتل الكوميسا يُمثل أحد أنجح التجارب الإفريقية نسبيًا في مجال التكامل الاقتصادي الإقليمي، مقارنة بعدد من التكتلات الأخرى في القارة.

٣. أسهمت الكوميسا في زيادة حجم التجارة البينية بين الدول الأعضاء، وتحسين مؤشرات التعاون الاقتصادي، خاصة بعد إنشاء منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي.

٤. يظل التفاوت في مستويات التنمية الاقتصادية بين دول الكوميسا أحد أبرز العوائق أمام تحقيق تكامل اقتصادي عميق ومتوازن.

٥. أثبتت التجربة أن إزالة الحواجز الجمركية وحدها غير كافية لتحقيق التكامل، ما لم تُرفق بتنسيق فعلي للسياسات الاقتصادية وبناء مؤسسات إقليمية فاعلة.

٦. يشكّل ضعف البنى التحتية، ومحدودية القدرات المؤسسية، واستمرار النزاعات وعدم الاستقرار السياسي في بعض الدول الأعضاء، عوامل مقيّدة لمسار الاندماج الاقتصادي.

٧. يعكس مسار الكوميسا أن التكامل الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا ما يزال في مرحلة انتقالية بين التكامل الشكلي والاندماج البنيوي العميق.

التوصيات:

١. تعزيز البعد المؤسسي للتكامل، ضرورة دعم مؤسسات الكوميسا ومنحها صلاحيات تنفيذية أوسع، بما يضمن الالتزام الفعلي بالاتفاقيات والبروتوكولات الموقعة.

٢. تقليص الفجوات التنموية بين الدول الأعضاء، عبر اعتماد آليات تضامنية لتمويل التنمية، ودعم الدول الأقل نموًا، بما يضمن توزيعًا أكثر عدالة لمكاسب التكامل.

٣. تسريع إزالة العوائق غير الجمركية، من خلال توحيد القواعد الإجرائية، وتبسيط الإجراءات الحدودية، وتحسين أنظمة النقل واللوجستيات.

٤. تعميق تنسيق السياسات الاقتصادية، ولا سيما في المجالات المالية والنقدية والزراعية، تمهيدًا للانتقال من التكامل التجاري إلى التكامل الاقتصادي الشامل.

٥. الاستثمار في البنية التحتية الإقليمية، خاصة في مجالات النقل، والطاقة، والاتصالات، باعتبارها شرطًا أساسيًا لنجاح أي مشروع تكاملي.

٦. تعزيز الاستقرار السياسي والأمني، لأن غياب الاستقرار يُقوّض الثقة ويُضعف فاعلية التكامل الاقتصادي، ويحدّ من تدفقات الاستثمار.

٧. ربط التكامل الاقتصادي بالأبعاد الاجتماعية والتنموية، لضمان أن تنعكس نتائج التكامل إيجابًا على تحسين مستوى معيشة السكان، وليس فقط على المؤشرات التجارية الكلية.

المصادر والمراجع:

أولا: المصادر في اللغة العربية:

١. القران الكريم.

٢. أحمد، أحمد حمد، نحو قانون موحد للاقتصاد في الأقطاب الإسلامية، مكتبة فيصل الإسلامية، الرياض، السعودية، ٢٠١٠، ص ١٢٢-١٢٣.

٣. أشقر، محمد لبيب، تعريف التعاون والتكامل والوحدة الاقتصادية العربية وتجاربها، الجزء الأول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦، ص ٨٢.

٤. المعجم اللغوي الوجيز، الهيئة العامة للمطابع الأميرية، حرف الميم، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٥٤١.

٥. المطلب، عبد الحميد، السوق الأفريقية المشتركة والاتحاد الأفريقي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٣، ص ٢٨.

٦. جامعة أنتويرب (University of Antwerp)، "التحديات التي واجهتها مجموعة الكوميسا"، متاح على: http://www.ua.ac.be ، لوحظ بتاريخ ٢٠٢٥/١١/١.

٧. ضلع، جمال، الجوانب التنظيمية والوظيفية للسوق المشترك لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)، ضمن: مجموعة أبحاث مصر والكوميسا تحديات الحاضر وآفاق المستقبل، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، مطبعة جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٧.

٨. عاشور، محمد وسالم، أحمد علي، دليل المنظمات الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، مصر، ٢٠٠٦، ص ٥٣.

٩. عبد الحميد، عطارد عوض، "مسوغات توجه القوى الآسيوية (الصين- اليابان- الهند) نحو التحالفات والشراكات والتكتلات الاقتصادية"، مجلة حمورابي للدراسات، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، المجلد الثاني، العدد ٤٦، العراق، ٢٠٢٣، ص ٧١.

١٠. عيسى، بابكر حامد الناير، "أثر اتفاقية كوميسا على الاقتصاد السوداني"، متاح على: http://www.rakaiz.org-index، تم الزيارة في ٢٠٢٥/١١/١.

١١. فيروز، أحمد حمة وآخرون، التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة ليسانس، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ٢٠١٢-٢٠١٣، ص ٢٦-٢٧.

١٢. مفهوم الاندماج الاقتصادي، تم الزيادة ٢٠٢٥/١٠/٢٢.
للمزيد https://aerif.chrkat.com/economic-integration.

١٣. منظمة التجارة العالمية (WTO)، "التكامل الإقليمي في أفريقيا"، الوثيقة رقم ersd201114_e.pdf، متاح على: http://www.wto.org لوحظ بتاريخ ٢٠٢٥/١١/٢.

References

1- Ahmed, Ahmed Hamad, Towards a Unified Law of Economics in the Islamic Poles, Faisal Islamic Library, Riyadh, Saudi Arabia, 2010, pp. 122–123.

2- Ashqar, Mohamed Labib, Definition of Cooperation, Integration, and Arab Economic Unity and Its Experiences, Part I, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1986, p. 82.

3- General Authority for Amiri Presses, Al-Muʿjam al-Lughawi al-Wajeez (Concise Linguistic Dictionary), Letter "M", Cairo, 1989, p. 541.
4- Al-Muttalib, Abdel Hamid, The African Common Market and the African Union, Nile Arab Group, Cairo, Egypt, 2003, p. 28.
5- University of Antwerp, "Challenges Faced by the COMESA Group," available at: http://www.ua.ac.be, accessed on 1/11/2025.
6- Dalaa, Jamal, "Organizational and Functional Aspects of the Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA)," in: Egypt and COMESA: Present Challenges and Future Prospects Research Series, Institute of African Research and Studies, Cairo University Press, 2002, p. 7.
7- Ashour, Mohamed and Salem, Ahmed Ali, Guide to African Organizations, Institute of African Research and Studies, Cairo University, Egypt, 2006, p. 53.
8- Abdel Hamid, Attarad Awad, "Justifications for the Orientation of Asian Powers (China–Japan–India) Toward Alliances, Partnerships, and Economic Blocs," Hammurabi Journal for Studies, College of Political Science, Al-Nahrain University, Vol. 2, No. 46, Iraq, 2023, p. 71.
9- Issa, Babiker Hamid Al-Nayer, "The Impact of the COMESA Agreement on the Sudanese Economy," available at: http://www.rakaiz.org-index, accessed on 1/11/2025.
10- Fayrouz, Ahmed Hamma et al., Arab Economic Integration, Bachelor's Thesis, University of Kasdi Merbah Ouargla, 2012–2013, pp. 26–27.
11- "Concept of Economic Integration," available at: https://aerif.chrkat.com/economic-integration, updated on 22/10/2025.
12- World Trade Organization (WTO), "Regional Integration in Africa," document no. ersd201114_e.pdf, available at: http://www.wto.org, accessed on 2/11/2025.

ثالثاً: المصادر في اللغة الانكليزية

.١ Encyclopedia Britannica, s.v. “Economic regionalism,” accessed February 23, 2026, https://www.britannica.com/topic/economic-regionalism .

.٢ Patrick A. Gaughan, Mergers, Acquisitions, and Corporate Restructurings (Hoboken, NJ: John Wiley & Sons, 2010, pp 12.

.٣ Shleifer, A., & Vishnay, R. W. (2003). Stock market driven acquisitions. Journal of Financial Economics, 70(3), 295-311.

.٤ Balassa, The Theory of Economic Integration, 7–12

.٥ Balassa, The Theory of Economic Integration, pp, 5–6.

.٦ Béla Balassa, The Theory of Economic Integration, Richard D. Irwin, Homewood, Illinois, 1961, pp. 1–3.

.٧ Haas, Ernst B. Beyond the Nation-State. Stanford: Stanford University Press, same source, pp167.

.٨ Haas, Ernst B. The Uniting of Europe, Political, Social, and Economic Forces, 1950–1957. Stanford: Stanford University Press, 1970, pp. 607–646.

.٩ Laura Maria Scherer, Post-Soviet Economic Integration: The European Union and Russia in the South Caucasus, memoir presence pour obtention du Master Russie-Europe median, Juree: Alessia Biava Genève: Université de Genève, aout 2015, pp 10.

.١٠ Mitrani, David, The Functional Theory of Politics. London, Martin Robertson, 1971, pp, 534.

Abstract

المقدمة